



الرقم : 17/1/2/ 24  
التاريخ : ١٦ / ذي القعدة / ١٤٤٣ هـ  
الموافق : ١٥ / يونيو / ٢٠٢٢ م  
اليوم : الاربعاء

الأمانة العامة  
دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

محضر تقرير للجلسة ١٧/١/ ٢/ ٢٤

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية الرابعة والعشرين من الفترة الثانية للدورة الأولى من دور الانعقاد السنوي السابع عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاربعاء بتاريخ ١٦ / ذي القعدة / ١٤٤٣ هـ الموافق ١٥ / يونيو / ٢٠٢٢ م

برئاسة الأخ / عبد السلام صالح زابيه نائب رئيس المجلس

وحضر الجلسة من الجانب الحكومي :

- |                                     |   |
|-------------------------------------|---|
| ١- الدكتور / علي عبد الله أبو حليقه | وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى      |
| ٢- الأخ / ضيف الله الشامي           | وزير الإعلام                                |
| ٣- الأخ / ماهر أحمد القادري         | رئيس قطاع الإدارة بمؤسسة الإذاعة والتلفزيون |
| ٤- الأخ / محمد عبد الله الصعفاني    | مدير مكتب وزير الإعلام                      |

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة بـ ( بسم الله الرحمن الرحيم .. ثم باسم الشعب ) .. استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه ..

ثم استمع المجلس الى السؤال التالي الموجه من الاخ / علي محمد الزنم عضو المجلس للأخ/ وزير الإعلام :

بشأن موضوع أكثر من ألف من العاملين في المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون والقطاعات التابعة لها وتوقف صرف مرتباتهم التعاقدية منذ فترة ، علما بأن معظمهم متعاقدين منذ عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٢٢ م وقد قضاوا جل أعمارهم في القطاع الإعلامي وبأجور ضئيلة لا تذكر لكنها حقوق مكتسبة وصحيح المشكلة منذ الحكومات السابقة وليست جديدة وكانوا يستحقون التثبيت رسميا لكن حاليا الظروف بسبب العدوان والحصار وقلة الموارد وقفت عائقا أمام أحلامهم في وظيفه رسمية ومعظمهم يعولون أسر كبيرة وهم في وضع حرج.

وعليه نتساءل : عن أسباب عدم الصرف لهم كباقي موظفي قطاع الإعلام خصوصاً وموظفي الدولة بشكل عام حيث تم صرف نصف مرتب لثلاث مناسبات متتابة ولم يصرف لهم ، نأمل التوضيح والخروج بنتائج إيجابية تنهي معاناة شريحة واسعة من كادر الإعلام الرسمي.

بعد ذلك استمع المجلس الى رد الاخ/ وزير الاعلام .. حيث أوضح أنه وبحسب ما ورد من المعنيين بالمؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون تم توقيف التعزيز والصرف الخاص بالمتعاقدين والعاملين بالأجر اليومي "المتعاونين"، لـ (٩٩٥) شخصاً من قبل وزارة المالية للنصف الثاني من أبريل ٢٠١٨م والنصفين الأول والثاني لشهر مايو ٢٠١٨م .

وأشار إلى أن المتعاقدين والعاملين بالأجر اليومي "المتعاونين"، التحقوا بالمؤسسة خلال الفترة من العام ٢٠٠٥م حتى العام ٢٠١٤م وتابعت المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون في حينه وزارة المالية وتحرير عدد من المذكرات لتعويض المؤسسة بمبلغ (١٧) مليون و (٥٠٠) ألف ريال للنصف الثاني من شهر ابريل ٢٠١٨م والنصفي الأول والثاني من شهر مايو /٢٠١٨م وبمبلغ (١٧) مليون و(٥٠٠) الف ريال للنصف الواحد وبإجمالي (٥٢) مليوناً و ( ٥٠٠ ) ألف ريال للثلاثة الأنصاف وعلى غرار الصرف السابق.

و أن المؤسسة تلقت مذكرة رد من وزارة المالية بضرورة إرفاق المؤسسة لعقود عمل المذكورين مجددة ومعمدة من المؤسسة والاستثمارات الخاصة بهم الصادرة من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات وكشف استحقاق لآخر منصرف للمتعاقدين موقع ومختوم من المؤسسة ليتم النظر في طلب التعزيز والصرف للمبلغ الذي تطالب المؤسسة بصرفه.

وتم توجيه القطاع المختص بالمؤسسة في حينه بسرعة موافاة وزارة المالية بالمطلوب بحسب ما ورد في مذكرتها .. مبيناً أنه تم الايضاح بأن هناك إشكاليات مَرَّحلة من سنوات تمتد من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤م فيما يخص جميع المذكورين ولم يتم البت فيها أو معالجتها من قبل قيادات المؤسسة السابقين.

وأضاف أنه تبين أن معظم المتعاقدين او المتعاونين لا توجد لديهم عقود عمل رسمية معمدة من المؤسسة وأنهم يعملون بالأجر اليومي كمتعاونين مع المؤسسة وتم نقل مرتباتهم لدى وزارة المالية من الباب الثاني إلى الباب الأول قبل ما يزيد عن سبع سنوات، بالتنسيق بين وزارة المالية وقيادة المؤسسة في حينه رغم عدم وجود أوليات عقود عمل رسمية ومعمدة لمعظمهم لدى المؤسسة ما أدى إلى عدم إمكانية موافاة قيادة المؤسسة الحالية لوزارة المالية بالأوليات المطلوبة، خاصة عقود العمل.

منوها بأن هناك سببين لعدم موافاة قيادة المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون لوزارة المالية الاول عدم وجود عقود عمل لدى المؤسسة لمعظم المتعاقدين كون الأغلبية ما زالت بياناتهم مسجلة كعاملين بالأجر اليومي "متعاونين" وبالتالي سيتم اتخاذ إجراءات تصحيحية وتنزيل مرتباتهم من قبل وزارة المالية رغم وجود مجموعة منهم يعملون حالياً في المؤسسة وقطاعاتها التلفزيونية والإذاعية الرسمية ما سينعكس سلباً ويؤثر على عمل وإنتاجية القنوات والإذاعات بشكل كبير.

و الثاني مواصلة المؤسسة لمساعدتها في بحث المعالجات والحلول للموضوع مع وزارتي المالية والخدمة المدنية خاصة ما يتعلق بالعاملين منهم فعلياً رغم العدوان والقصف والحصار وتحديد المداومين من مارس ٢٠١٥م حتى اليوم.

مؤكداً بأن إجمالي العقود المعمدة من المؤسسة (١٢٩) منهم (٥٥) مداومين و (٧٤) غير مداومين و (٨٦٦) عاملين بالأجر اليومي منهم (٤٠٨) مداومين (٤٥٨) غير مداومين الإجمالي (٩٩٥) .. موضحاً أن عدداً منهم يعملون في التخصصات الفنية من إخراج وإعداد ومونتاج وغيرها تم استدعاؤهم للعمل من قبل قنواتهم وإذاعاتهم إلا أنهم رفضوا الحضور ومستمرون في العمل لدى قنوات وإذاعات حزبية وخاصة بحجة قلة المستحقات المالية في الإعلام الرسمي وسيتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأنهم في المعالجات المزمع إجراؤها.

وبين أن وزارة الإعلام والمؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون حريصة كل الحرص على معالجة مشكلة المتعاقدين والعاملين بالأجر اليومي خصوصاً الصامدين منهم في أماكن بث القنوات والإذاعات الوطنية الرسمية الذين تعرضت مقرات أعمالهم لقصف تحالف العدوان الأمريكي السعودي وهم يؤدون أعمالهم الإعلامية الوطنية بكل شجاعة واستبسال ما يدعوا الجميع في مجلس النواب والحكومة إلى معالجة أوضاعهم.

وطالب بوضع توصية من المجلس للحكومة بتكليف كل من وزارات المالية والخدمة المدنية والإعلام بمناقشة ومعالجة موضوع المتعاقدين والعاملين بالأجر اليومي في المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون والعمل على تعزيزها بالمبلغ المطلوب بعد تصحيح أية حالات ازدواج أو اختلالات قائمة لضمان سير إجراءات توظيف كافة العاملين حالياً في مقرات أعمالهم.

بعد ذلك عقب الاخ/ علي الزنم مقدم السؤال مؤكداً على سرعة إيجاد معالجة حقيقية لأنها قضية انسانية تخص شريحة قضاة أعمارهم في هذه الوظيفة دون الحصول على مرتب وهم يعملوا وأيضاً لابد من معالجة مرتباتهم التقاعدية .. مشيداً بمقترح وزير الاعلام بتكليف لجنة مشتركة من وزارات المالية والخدمة المدنية والإعلام لإيجاد حلول ومقترحات كفيلة بحل المشكلة.

كما أقر المجلس توجيه توصية للحكومة بتكليف وزارات (المالية - الخدمة المدنية - الإعلام ) بمعالجة موضوع المتعاقدين والمتعاونين في المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون والقطاعات الاعلامية التابعة لوزارة الاعلام.

ثم اقر المجلس إدراج تقرير اللجنة المكلفة من المجلس بالنزول الميداني لمعاينة مباني كلية الآداب والطب البشري وطب الأسنان بجامعة ذمار إلى جدول اعماله لهذه الفترة .

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء